مستل من "مجلة معهد المخطوطات العربية" مج 30، جـ 1

نيل العلا في العطف بلا

لتقي الدين السبكي

تحقيق:
الدكتور خالد عبدالكريم جمعة
الكويت

تقديم

المؤلف والكتاب

[١]
حياته

ولد أبو الحسن تقي الدين علي بن عبدالكافي بن علي بن تمَّام السبكي(١) في (سُبْك) من أعمال المنوفية بمصر في الثالث من صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة. وتفقه في صغره علىٰ والده. واجتهد في طلب العلم منذ صغره، فكان يخرج من البيت بعد صلاة الصبح فيشتغل علىٰ المشايخ، إلىٰ أن يعود قريب الظهر فيجد أهل البيت قد عملوا له فروجاً فيأكله ويعود إلىٰ الاشتغال إلىٰ

(١) أطول ترجمة للسبكي كتبها ولده أبو نصر تاج الدين عبدالوهاب بن علي في طبقات الشافعية الكبرىٰ الجزء العاشر: ١٣٩ ـــ ٣٣٨. وأورد محققا الكتاب الدكتوران محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو بياناً بمصادر ترجمة الشيخ تقي الدين السبكي في هوامش الكتاب ١٣٩/١٠ فراجعه هناك.

المغرب فيأكل شيئاً حلواً لطيفاً ثم يشتغل بالليل، وهكذا لا يعرف غير ذلك[1].

ثم دخل القاهرة، وتفقه علىٰ الإمام نجم الدين ابن الرِّفعة، وقرأ الأَصلَيْن وسائر المعقولات علىٰ الإمام علاء الدين الباجي، والمنطق والخلاف علىٰ سيف الدين البغدادي، والتفسير علىٰ الشيخ علم الدين العراقي، والقراءات علىٰ الشيخ تقي الدين ابن الصائغ، والفرائض علىٰ الشيخ عبدالله الغماري المالكي. وأخذ الحديث عن الحافظ شرف الدين الدمياطي، والنحو عن الشيخ أبي حيان. وصحب في التصوف الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله[2].

وخلاصة القول أن الشيخ تقي الدين السبكي تبحر في كثير من العلوم، منها الفقه والحديث والتفسير والقراءات واللغة والمنطق وبرع في هذه العلوم جميعاً. وأجمع من يعرفه علىٰ أن كل ذي فن إذا حضره يتصور فيه شيئين، أحدهما: أنه لم ير مثله في فنه، والثاني: أنه لا فنَّ له الا ذلك الفن[3].

وقضىٰ الشيخ تقي الدين حياة حافلة بالعلم والعمل، وتقلَّد مناصب عديدة، منها القضاء ومشيخة دار الحديث والإفتاء، وصنف كثيراً من الكتب بلغت مائة وثلاثين ما بين صغير وكبير[4].

وكانت وفاته رحمه الله ليلة الثالث من جمادىٰ الآخرة سنة ست وخمسين وسبعمائة.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ: ١٠/١٤٤.

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ ١٠/١٤٦.

(٣) طبقات الشافعية الكبرىٰ ١٠/١٩٦.

(٤) راجع أسماء مصنفاته في طبقات الشافعية الكبرىٰ ١٠/٣٠٧ ــ ٣١٥. وقال السيوطي في بغية الوعاة ١٧٧/٢: (وصنف نحو مائة وخمسين كتاباً مطولاً ومختصراً، والمختصر منها لا بد وأن يشتمل علىٰ ما لا يوجد في غيره، من تحقيق وتحرير لقاعدة واستنباط وتدقيق).

[٢]

نيل العلا في العطف بلا

برع الشيخ تقي الدين السبكي في كثير من العلوم، ومنها النحو. وقد روىٰ ولده عبدالوهاب في الطبقات أن سيف الدين أبا بكر الحريري مدرس المدرسة الظاهرية البرانية كان يقول عنه: (لم أر في النحو مثله، وهو عندي أنحى من أبي حيان)[١] وكان عارفاً لكتاب سيبويه، حافظاً لأشعار العرب وأمثالها ولغاتها، وكانوا يقرؤون عليه «الكشاف» فإذا مرَّ بهم بيت من الشعر، سرد القصيدة، غالبها أو عامتها، من حفظه، وعزاها إلىٰ قائلها وربما أخذ في ذكر نظائرها[٢].

وألّف بعض المؤلفات في النحو واللغة منها رسالته هذه: (نيل العلا في العطف بلا). وقد ذكرها ولده عبدالوهاب ضمن مصنفاته، والسيوطي في بغية الوعاة[٣].

وهي رسالة صغيرة تقوم علىٰ مسألة واحدة وهي هل يجوز أن يقال: (جاء رجل لا زيدٌ) كما يقال: (جاء محمدٌ لا زيدٌ) أو لا يجوز. وينتهي المؤلف بعد مناقشة طويلة إلىٰ عدم صحة قولنا: (جاء رجل لا زيدٌ) بعد عرضه للأدلة والحجج وأقوال العلماء. وقد كتب السبكي هذه الرسالة رداً علىٰ سؤال سأله إياه ولده بهاء الدين أحمد.

ولصلاح الدين الصفدي بيتان في مدح هذا المؤلف، وهما:

يا مَنْ غدا في العلْم ذا همّةٍ عظيمةٍ بالفضل تَمْلَا المَلَا
لم تَرْقَ في النحو إلىٰ رتبةٍ سامية إلا بنيل العُلَا[٤]

ونظراً لأهمية الرسالة لما تضمنته من آراء وأقوال وحجج رأيت نشرها مفردة

---

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ ١٩٦/١٠.

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ ١٩٨/١٠.

(٣) انظر طبقات الشافعية الكبرىٰ ٣١٣/١٠ حيث ورد اسمها (نيل العلا بالعطف بلا) وبغية الوعاة ١٧٧/٢.

(٤) راجع الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٦٩/٤.

بعد أن كانت منشورة ضمن كتاب السيوطي (الأشباه والنظائر في النحو) في الجزء الرابع من طبعة حيدرآباد (ص ٦٩ ــ ٧٧). واعتمدت في تحقيق النص علىٰ ثلاثة أصول:

الأول : مخطوطة للرسالة نفسها ضمن مجموع يضم الرسائل والكتب التالية:

١ ــ الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي.
٢ ــ تأصيل البُنا في تعليل البنا، لبدر الدين الزركشي.
٣ ــ الشافية في التصريف، لابن الحاجب.
٤ ــ نيل العلا في العطف بلا، لتقي الدين السبكي.
٥ ــ المختار في مسألة الكحل (في النحو)، لمحيي الدين الكافيجي.
٦ ــ رمز الأسرار في مسألة الكحل، للكافيجي.
٧ ــ نزهة المعرب في المشرق والمغرب، للكافيجي.
٨ ــ رسالة في تحقيق التغليب لتقي الدين السبكي.

والمجموع محفوظ في مكتبة الاسكوريال بإسبانيا تحت رقم ١٠٧، ومنه نسخة مصورة علىٰ ميكروفلم محفوظة لدىٰ قسم التراث العربي في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت. ولكن مصور المجموع أسقط في التصوير كتابين وهما (الشافية في التصريف) و (نزهة المعرب في المشرق والمغرب). وتبلغ أوراق المجموع كاملاً مائة واحدىٰ وأربعين ورقة.

وتقع رسالة (نيل العلا في العطف بلا) ضمن هذا المجموع في خمسة عشر صحيفة (من الورقة ١٢٠ ظهر إلىٰ الورقة ١٢٧ ظ)، وهي مكتوبة بخط نسخ واضح، في واحد وعشرين سطراً.

الثاني: نسخة مخطوطة من الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي وتشمل النصف الثاني من الكتاب. وتقع في ١٧٧ ورقة. وهي نسخة ناقصة الأول، ينقص منها ١٧٠ ورقة. وتبدأ بالفن السابع: (فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات) حتىٰ آخر كتاب الأشباه والنظائر. ويعادل المتبقي من هذه النسخة قسماً كبيراً من الجزء الثالث المطبوع

والجزء الرابع بأكمله. وهي نسخة نفيسة مكتوبة بقلم نسخي واضح، وكتبت عنواناتها بالحمرة، يبلغ عدد الأسطر في كل صفحة واحداً وثلاثين سطراً).

تقع رسالة (نيل العلا في العطف بلا) ضمن هذا الكتاب من الورقة (٢٨٠ ظهر) إلىٰ الورقة (٢٨٤ ظهر). وهذه النسخة محفوظة في دار المخطوطات بصنعاء وصورتها بعثة معهد المخطوطات العربية في الكويت يوم ١٩٨٥/٢/١٣ م.

الثالث: النسخة المطبوعة من الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية بحيدرآباد الدكن سنة ١٣٦١ هـ (الطبعة الثانية). وتقع الرسالة في الجزء الرابع (من ص ٦٩ إلىٰ ص ٧٧).

وقد بذلت ما استطعت من جهد في تقويم النص والتعليق عليه. وآمل أن أكون بنشري هذه الرسالة قد قدمت بعض حق العربية عليَّ.

والله المستعان وله الفضل والمنة .

د. خالد عبدالكريم جمعة

الكويت في ١٢ يناير ١٩٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم
سألت أكرمك الله عن قام رجل لا زيد هل يصح
هذا التركيب وان الشيخ أبا حيان جزم بامتناعه
وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق
على ما بعدها وانك رأيت سبقه لذلك السهيلي
في نتائج الفكر وانه قال لان شرطها ان يكون
الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب
نفي ما بعدها وان عندك في ذلك نظراً لامور
منها ان البيانيين تكلموا على القصر وجعلوا منه
قصراً لا زيد وشرطوا في قصر الموصوف افراداً هو
تنافي الوصفين كقولنا زيد كاتب لا شاعر
وطلبت الجمع بين هذا مع كلام السهيلي والشيخ
ومنها ان قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد
في صحة التركيب فاذا امتنع قام رجل وزيد فهو
غاية البعد لانك ان اردت بالرجل غير زيد
كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير
على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة
التركيب وان كان معناهما متغايراً كما بين تلك
يقال قام رجل لا زيد اولى بالجواز من قام رجل
وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل فيه
زيداً كان تأكيداً وان اردت غيره كان فيه الباس

على السامع وايهام انه غيره ولا التأكيد والالباس
منتفيان في قام رجل لا زيد واي فرق بين زيد
كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد وبين رجل وزيد
عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم
وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واذا امتنع
جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل يمتنع ما في ذلك في
العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وكيف يمتنع
احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس
وزيد وان كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى
من كان عدوا لله وملائكته ورسله الآية
لان جبريل اما معطوف على الجلالة الكريمة او رسل
والمراد بالرسل الانبياء لا الملائكة وان جعلوا
رسلا فقرينة عطفهم على الملائكة تصرف هذا واي
شيء يمنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو
وهو عطف على موجب لان زيداً موجب وتعليلهم
بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب قد
يقتضي مثل ذلك لا سيما والنفي الاول عام والنفي
الثاني خاص فاستوى رحمه ان يكون النفي مثل
ما قام الناس ولا زيد هذا جملة ما تضمنه كتابك
في ذلك بارك الله فيك والجواب اما الشرط الذي
ذكره السهيلي وابو حيان في العطف بلا فنقول

● ظهر الورقة (١٢٠) من المجموع ، وتبدأ بأول الكتاب .

نيل العلا في العطف بلا

للشيخ تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
ربِّ يسِّر ياكريم(١)

سأَلتَ أكرمَكَ اللهُ عنْ : «قامَ رجلٌ لا زيدٌ» هل يصحُّ هذا التركيبُ، وأنَّ الشَّيخَ أبا حيَّانَ(٢) جزمَ بامتناعِهِ، وشرطَ أنْ يكونَ ما قبلَ «لا» العاطفةِ غيرَ صادقٍ علىٰ ما بعدَها، وأنَّك رأيتَ سبقَهُ إلىٰ ذلك(٣) السهيليّ(٤) في نتائج الفكر، وأنَّه قال : «لأنَّ شرطَها أنْ يكونَ الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها»(٥)، وأنَّ عندَك في ذلك نظراً، لأُمورٍ منها :

أنَّ البيانيّين تكلَّموا علىٰ «القصر» وجعلوا منه قَصْرَ الإفراد، وشرطُوا في

---

(١) في المطبوع من الأشباه والنظائر ٦٩/٤ (وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) مكان (رب يسر يا كريم). ولم ترد العبارتان في مخطوطة الأشباه .

(٢) أبو حيان هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، توفىٰ سنة ٧٤٥ هـ، انظر عنه وعن مؤلفاته كتاب الدكتورة خديجة الحديثي (أبو حيان النحوي) .

(٣) في الأصل (سبقه لذلك) وما أثبته من مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته .

(٤) السهيلي هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، عالم في اللغة والنحو والتفسير والتاريخ، توفي سنة ٥٨١ هـ، من كتبه المطبوعة (التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام) و (الروض الأُنُف والمشرع الرِّوَىٰ في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوىٰ) و (أمالي السهيلي) و (نتائج الفكر)، والأخيران حققهما الدكتور محمد إبراهيم البنا .

(٥) قال السهيلي في نتائج الفكر ٢٥٨: «ولا تكون لا عاطفة إلا بعد إيجاب، وشرط آخر، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمَّن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كقولك: جاءني رجلٌ لا امرأة، و: رجلٌ عالم لا جاهل. ولو قلت: مررت برجلٍ لا زيدٍ، لم يجز، وكذلك: مررت برجل لا عاقل، لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني. وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي»..

قصرِ الموصوفِ إفراداً عدمَ تنافي الوَصْفَين، كقولنا : «زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ».
وقلت : كيف يَجْتَمِع[1] هذا مَعَ كلامِ السُّهَيلي والشَّيخ؟

وَمنها : أنّ «قامَ رجلٌ لا زيدٌ» مثل «قامَ رجلٌ وزيدٌ» في صحَّةِ التَّركيبِ، فإن امتَنَعَ : «قامَ رَجُلٌ وَزيدٌ»، ففي غايةِ البُعْدِ؛ لأنَّك إنْ أردتَ بالرَّجُلِ [الأَوَّلِ «زيدًا» كان كعطفِ الشَّيءِ علىٰ نفسِهِ تأكيداً، وَلَا مانِعَ منهُ إذا قُصِدَ الإطنابُ، وإن أردتَ بالرَّجُل][2] غيرَ زيدٍ كانَ من عطفِ الشَّيءِ علىٰ غيرِهِ، ولا مانعَ منه، ويصيرُ علىٰ هذا التقديرِ مثلَ «قامَ رجلٌ لا زيدٌ» في صحَّةِ التَّركيب، وإنْ كانَ معناهُما متعاكِسَيْنِ. بل قد يُقَالُ : «قامَ رجلٌ لا زيدٌ» أَوْلى بالجوازِ من «قامَ رجلٌ وزيدٌ»؛ لأنّ «قام رجلٌ وزيدٌ» إن أردت بالرجل فيه «زيداً» كان تأكيداً، وإنْ أَردتَ غيرَه كانَ فيهِ إلباسٌ /١٢١ أ/ علىٰ السَّامع وإيهام أَنَّهُ غيرُه، والتأْكيدُ والإلباسُ منتَفِيانِ في «قامَ رجلٌ لا زيدٌ». وأَيُّ فرقٍ بينَ «زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ» و «قامَ رجلٌ لا زَيْدٌ»، وبين «رجل وزيد» عُمومٌ وخُصوصٌ مطلق، وبين «كاتب وشاعر» عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ كالحيوانِ والأَبيضِ[3]؟

وإذا امتنعَ «جاءَ رَجُلٌ لَا زيدٌ» كما قالوه، فهل يمتنعُ تَأَتِّي ذلِكَ[4] في العامِّ والخاصِّ مثل «قامَ النَّاسُ لَا زيدٌ»؟. وكيف يمنعُ أَحدٌ مَعَ تصريحِ ابن مالكٍ وغيرِهِ بصحَّةِ «قامَ النَّاسُ وزيدٌ» وإن كان في استدلَالِهِ علىٰ ذلك[5] بقولِهِ تعالىٰ : ﴿**مَن كَانَ عَدُوًّا لله وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ**﴾ الآية[6]؛ لأنَّ «جبريلَ» إمَّا معطوفٌ علىٰ الجلالةِ الكريمةِ أَو علىٰ رُسُلِهِ[7]. والمرادُ بالرُّسل الأنبياءُ ؛ لأَنَّ الملائكةَ وإنْ

(١) في المخطوط «يجمع» وما أثبت من مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوطة، وأثبتناه من مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته .
(٣) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: (وكالأبيض).
(٤) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: «فهل يمتنع ذلك».
(٥) (علىٰ ذلك) ساقط في مخطوطة الأشباه والنظائر.
(٦) سورة البقرة من الآية ٩٨، وهي بتمامها: ﴿مَنْ كان عدوًّا لله وملائكته ورسلِهِ وجبريلَ وميكالَ فإنَّ الله عدوٌّ للكافرين﴾ .
(٧) في المخطوطة: أوْ رسله. وما أثبتناه من مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته.

جُعِلُوا رُسُلاً فقرينةُ عطفِهِمْ علىٰ الملائكةِ تَصْرِفُ هذا ؟. ولأَيِّ شيءٍ يمتنعُ العطفُ بـ «لا» في نحو «مَا قامَ إِلَّا زيدٌ لَا عَمْروٌ» وهو عطفٌ علىٰ موجبٍ؛ لأَنَّ زيداً موجبٌ، وتعليلُهم بِأَنَّه يلزمُ نفيُهُ مرَّتين ضعيفٌ؛ لأَنَّ الإِطنابَ قد يَقْتَضِي مثلَ ذلك، لاسيَّما والنَّفيُ الأَوَّلُ عامٌّ والنفيُ الثَّاني خاصٌّ، فأَسْوَءُ درجاتِهِ أَنْ يكونَ النَّفيُ مثل[1]: «ما قام الناس ولا زيد»؟ هذا جملة ما تضمَّنَهُ كتابُكَ في ذلِكَ. باركَ الله فيكَ .

والجوابُ :

أَمَّا الشَّرطُ الذي ذكرَهُ السُّهَيْلِي وأَبو حيَّان في العَطْفِ بـ «لا» فقد /١٢١ ب/ ذكرَهُ أيضاً أَبو الحسنِ الأُبَّذِيّ[2] في «شرح الجزولية» فقال : لا يُعطَفُ بِـ «لا» إِلَّا بِشرط وهو : أَن يكونَ الكلامُ الذي قبلَها يتضمَّنُ بمفهوم الخطابِ نفيَ الفعلِ[3] عمَّا بعدَها، فيكون الأَوَّلُ لا يتناولُ الثّاني نحو قوله : «جاءني رجلٌ [لا امرأةٌ، وجاءني عالمٌ لا جاهِلٌ»، ولو قلتَ: «مررتُ برجلٍ لا عاقلٍ»[4]] لم يجزْ؛ لأَنَّه ليس في مفهومِ الكلَامِ ما ينفي الفعلَ عن الثّاني، وهي لا تدخلُ إِلّا لتأكيدِ النَّفي. فإِنْ أَردتَ ذلك المعنَىٰ جئتَ بغيرِ فتقول : «مررتُ برجلٍ غيرِ عاقلٍ وغيرِ زيدٍ»، ويجوز : «مررتُ بزيدٍ لا عمرو[5]» لأَنَّ الأَوَّلَ لا يتناولُ الثَّاني».

وقد تضمَّنَ كلامُ الأُبذي هذا زيادةً علىٰ ما قالَهُ السُّهيلي وأَبو حيَّان، وهي

(١) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: «أن يكون مثل».

(٢) أبو الحسن الأُبَّذِيّ هو علي بن محمد بن عبدالرحمن الخشني الأُبدي ــ بضم الهمزة وتشديد الباء الموحدة ــ نسبة إلىٰ أُبّدة أو أُبذة وهي بلد في الأندلس. كان نحوياً حافظاً لمسائل الخلاف، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين علىٰ غوامضه. توفي بغرناطة سنة ٦٨٠ هـ. انظر في ترجمته: البلغة للفيروزبادي ١٦٨، والذيل والتكملة والصلة ٣٩١/٥، وبغية الوعاة ١٩٩/٢.

(٣) في مخطوطة الأشباه والنظائر: العمل.

(٤) الزيادة من مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته.

(٥) في المطبوع من الأشباه والنظائر: «وغير زيد، وغير ذلك، ومررت بزيدَ لا عمرو». وفي مخطوطة الأشباه والنظائر: «وغير زيد مررت بزيد لا عمرو».

قولُه : «إنَّها لا تدخلُ إلّا لتأكِيدِ النَّفي»، فإذا ثبتَ أنَّ «لا» لا تدخل إلّا لتأكيد النفي اتَّضحَ اشتراطُ الشرطِ المذكور؛ لأنَّ مفهومَ الخطابِ اقتضىٰ[1] في قولك : «قام رجل» نفيَ «المرأةِ» فدخَلتْ «لا» للتَّصريحِ بما اقتضاهُ المفهومُ. وكذلك [في][2] : «قامَ زيدٌ لا عمرٌو» .

وأمَّا «قَام رجلٌ لا زيدٌ»، فلم يقتضِ المفهومُ نفيَ زيدٍ فلذلك: لم يُجز العطفُ بِـ «لا»؛ لأنها لا تكونُ لتأكيد نفيٍ بلْ لِتأسِيسهِ. وهي وإنْ كانَ يُؤ تىٰ بها لتأسيسِ النفي فذلك في نفيٍ[3] يُقْصَدُ تأكيدُهُ بها، بخلافِ غيرهَا منْ أدواتِ النفي كـ «لم» و «ما». وهُوَ كلامٌ حسن.

والأُبذي هذا كانَ أمّةً في النَّحو، حتىٰ سمعتُ الشَّيخَ أبا حيَّان يقولُ: إنّه سألَهُ أحدُ شيوخِهِ /٢٢ أ/ عن حدِّ النَّحوِ، فقال لَهُ: الأُبذيُّ، يعني أنه تجسَّدَ نحواً[4].

وإنَّما قُلتُ هذا لِئَلَّا يقعَ في نفسِكَ أنَّه لتأخُرِه قد يكونُ أخذَهُ عن السُّهيلي.

وأيضاً تمثيلُ ابنُ السَّرّاج[5]، فإنّه قالَ في كتابِ «الأُصولِ»: وهـي تقـع لإخراجِ الثَّاني ممّا دخلَ فيه الأوّلُ، وذلك قولك: «ضربتُ زيدًا لا عمرا»، و «مررتُ برجلٍ لا آمرأة»، و «جاءني زيدٌ لا عمروٌ»[6] . فانظُرْ أمثلتَهُ لم يذكرْ فيها إلَّا ما اقتضاهُ الشَّرطُ المذكور.

---

(١) في مخطوطة الأشباه والنظائر: يقتضي.

(٢) الزيادة من الأشباه والنظائر المطبوع.

(٣) في مخطوطة الأشباه والنظائر: فلذلك في نفي. وفي مطبوعته: فكذلك في نفي.

(٤) نقل السيوطي في بغية الوعاة ١٩٩/٢ هذا القول عن أبي حيان وهو: قلت يوماً للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن زهير ــ والأبّذي حاضر: ماحدُّ النحو؟ فقال: هذا الشيخ هو حدٌّ للنحو.

(٥) ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل أحد أئمة النحو، أخذه عن أبي العباس المبرد. وأخذ عنه أبو سعيد السيرافي وعلي بن عيسىٰ الرماني. توفي سنة ٣١٦ هـ. انظر وفيات الأعيان ٣٣٩/٤، وإنباه الرواة ١٤٥/٣ وفي حاشيته مصادر كثيرة.

(٦) النص في كتاب الأصول في النحو لابن السراج ٥٦/٢.

وقد يُعترضُ علىٰ الأُبذيّ في قولِهِ: «إنّها لا تدخلُ[1] إلّا لتأْكيدِ النَّفي». ويُجاب: بأنّه لعلَّ مرادَهُ أنّها للنفي المؤكَدِ[2] بخلافِ «ما» و «لم» و «ليس»، فلذلكَ اختيرتْ هُنا. أو لعلَّ مرادَه أنّها لَا تدخلُ في أثناءِ الكلَامِ إلّا للنّفي المؤكدِ، بخلاف ما إذا جاءَت أوّلَ الكلامِ قد يُرادُ بِها أصلُ النّفي كقوله: ﴿لَا أُقسِمُ﴾[3] وما أشبهَهُ. والأوّلُ أحسن. وأيضًا تمثيلُ جماعةٍ من النُّحاةِ منهم ابنُ الشّجري[4] في الأمالي: قال: «إنّها تكونُ عاطفةً فيشترِكُ[5] ما بعدَها في إعرابِ ما قَبْلَهَا، وتنفي عن الثّاني ما ثبتَ للأَولِ كقولِكَ: خرجَ زيدٌ لا بكرٌ، ولقيتُ أخاكَ لا أباكَ، ومررتُ بحميكَ لَا أبيكَ».

ولم يذكرْ أحدٌ من النحاةِ في أمثلتِهِ ما يكونُ الأَوّلُ منهُ[6] يحتملُ أنْ يندرجَ فيه الثّاني.

وخطرَ لي في سببِ ذلكَ أمران:

أحدُهُما: أنَّ العطفَ يقتضي المغايَرَةِ، فهٰذهِ القاعدةُ تقتضي أنّه لا بُدَّ في المعطوف أنْ /١٢٢ ب/ يكونَ غيرَ المعطوفِ عليه والمغايرةُ عندَ الإطلاق تقتضي المبايَنَة؛ لأنّها المفهومَةُ[7] منها عندَ أكثرِ النَّاسِ، وإنْ كانَ التحقيقُ أنَّ بينَ الأَعمِّ والأخصِّ والعامِّ والخاصِّ والجزءِ والكُلِّ مغايرةً، ولكنَّ المغايرةَ عندَ الإطلاقِ إنّما تنصرِفُ إلىٰ ما لَا يصدُقُ أَحدُهُما علىٰ الآخرِ.

وإذا صحَّ ذلك امتنعَ العطفُ في قولكَ: جاءَ رجلٌ وزيدٌ، لعدمِ المغايرةِ، فإنْ أَردتَ غيرَ زيدٍ [جازَ وانتقلتْ المسأَلةُ عن صورتِها وصارَ كأنّكَ قلتَ: جاءَ

---

(١) في المطبوع من الأشباه والنظائر: لا تذكر.

(٢) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: للنفي المذكور.

(٣) سورة البلد من الآية الأولىٰ، وهي: ﴿لا أُقسمُ بهذا البلد﴾.

(٤) ابن الشجري هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني، كان إماماً في النحو واللغة وأشعار العرب وأيامها. توفي سنة ٥٤٢ هـ. انظر وفيات الأعيان ٤٥/٦، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣. والنص المنقول تجده في أمالي ابن الشجري ٢٢٧/٢.

(٥) في الأمالي الشجرية ٢٢٧/٢ (يُشرِّكُ) وفي مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته (فتشرك).

(٦) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: فيه.

(٧) في الأصل ومخطوطة الأشباه والنظائر (المفهوم) وما أثبتناه من مطبوعة الأشباه والنظائر.

رجلٌ غيرُ زيدٍ](1) لا زيدٌ، و «غيرُ زيدٍ» لا يصدُقُ علىٰ «زيدٍ».

ومسألتُنا إنّما هي فيما إذا كانَ «رجلٌ» صادقاً علىٰ زيدٍ محتملاً لأَنْ يكونَ إيّاهُ، فإنّ ذلك ممتنعٌ للقاعدةِ التي تقرَّرَتْ من وجوبِ المغايرةِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ(2).

ولو قلتَ «جاءَني زيدٌ ورُجلٌ»، كانَ معناهُ ورجلٌ آخرُ، لِما تقرَّرَ من وجوبِ المغايرةِ، وكذلك لو قلتَ: «جاءَ زيدٌ لا رجلٌ»، وجبَ أَنْ تقدِّرَ: لا رجلٌ آخرُ. والأصلُ في هذا أنّا نريدُ أنْ نحافِظَ علىٰ مدلولاتِ الألفاظِ، فيبقىٰ المعطوفُ عليهِ علىٰ مدلولِهِ من عمومٍ أَوْ خصوصٍ أو إطلاقٍ أو تقييدٍ، والمعطوفُ علىٰ مدلولِهِ كذلك. وحرفُ العطفِ علىٰ مدلولِهِ، وهو قدْ يقتضي تغييرَ نسبةِ الفعلِ إلىٰ الأَوَّلِ كأَوْ فإنَّها تغيِّر نسبتَهُ منَ الجزمِ إلىٰ الشَّكِّ كما قالَ الخليلُ في الفرقِ بينها وبينَ إمّا(3)، وكبَلْ فإنّها تغيِّرُهُ بالإضرابِ عن الأَوَّلِ /123 أ/

وقد لا يقتضي تغييرَ نسبةِ الفعلِ إلىٰ الأَوَّلِ بل زيادةَ حكمٍ آخرَ(4)، و «لا» من هذا القبيلِ، فيجبُ علينَا المحافظةُ علىٰ معنَاها مع بقاءِ الأَوَّلِ علىٰ معناهُ من غيرِ تغييرٍ وَلَا تخصيصٍ وَلَا تقييدٍ، وكأنَّك قُلتَ: «قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا غيرُهُ لا زيدٌ»، وهذا لا يصحّ.

الشيءُ الثاني(5): إنّ مبنىٰ كلامِ العربِ علىٰ الفائدةِ، فحيثُ حصلتْ كانَ التركيبُ صحيحاً، وحيثُ لم تحصلَ امتنعَ في كلامِهِمْ.

وقولُكَ: «قامَ رجلٌ لا زيدٌ» مع إرادة مدلول «رجل» في احتماله لزيدٍ وغيرهِ

---

(1) زيادة من الأشباه والنظائر.

(2) في مخطوط الأشباه والنظائر ومطبوعته: للقاعدة التي تقررت وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

(3) في كتاب سيبويه 1/213 (... ومنه مررت برجلٍ راكعٍ بها أو ساجدٍ، فإنما هي بمنزلة إمّا وإمّا، إلا أن «إما» يجاء ليعلم أنه يريد أحد الأمرين، وإذا قال «أو ساجد» فقد يجوز أن يقتصر عليه) ولم ينسب هذا القول للخليل.

(4) في الأصل: (بل زيادة عليه بل زيادة حكم آخر). وفي مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: (بل زيادة عليه حكم آخر) وأثبتنا ما ترىٰ.

(5) في المطبوع من الأشباه والنظائر: وأما الأمر الثاني.

لا فائدةَ فيهِ أَلبتَّة مع إرادةِ حقيقةِ العطف. أو نَزيدُ [1] علىٰ كونهِ لا فائدةَ فيهِ ونقولُ: إنَّهُ متناقضٌ؛ لأنَّه إنْ أردتَ الإخبارَ بنفي قيامِ زَيْدٍ والإخبارِ [2] بقيامِ رجلٍ غيرِ زيدٍ كانَ طريقُكَ أن تقول «غير زيدٍ». فإنْ قلتَ: إنَّ «لَا» بمعنىٰ «غير»، لم تكنْ عاطِفَة، ونحنُ إنّما نتكلَّمُ علىٰ العاطفة، والفرقُ بينهما أَنَّ التي بمعنىٰ «غير» مقيّدةٌ للأوّل مبيّنةٌ لوصفِهِ، والعاطفةُ مثبتَةٌ [3] حكماً جديدًا لغيرهِ.

فهذا هو الّذي خطَرَ لي في ذلكَ، وبهِ يتبيّن أنَّهُ لا فرقَ بين قولك: «قامَ رجلٌ لا زيدٌ»، وقولك: «قامَ زيدٌ لا رجلٌ». كلاهما يمتنع، إلّا أَنْ يُرادَ بالرَّجلِ غيرَ زيدٍ فحينئذ يصحُّ فيهما إنْ كانَ يصحُّ وضعُ /١٢٣ ب/ «لَا» [4] في هذا الموضع موضع «غير»، وفيه نظر وتفصيل سنذكره. وإلّا فتعدل عنها إلىٰ صيغةِ «غير» إذا أُريدَ ذلك المعنىٰ. وبين العطفِ ومعنىٰ «غير» فرقٌ، وهوَ أَنَّ العطفَ يقتضي النَّفيَ عنِ الثاني بالمنطوقِ، ولا يعرضُ لهُ [5] للأوّل إلّا بتأكيدِ [6] ما دلَّ عليه بالمفهومِ إنْ سلم. ومعنىٰ «غير» يقتضي تقييدَ الأوَّل ولا يعرضُ [5] له للثاني [7] إلّا بالمفهوم، إن جعلتَها صفةً. وإن جعلتها استثناءً فحكَمه حكم الاستثناءِ في أنَّ [8] الدَّلالَةَ هل هي بالمنطوقِ أو بالمفهومِ، وفيهِ بحثٌ.

والتفصيل الذي وعدنا بهِ [9] هوَ أنَّه يجوزُ «قام رجل غير زيد»، «وامرُرْ برجلٍ غيرِ عاقلٍ، «وهذا رجُلٌ لا امرَأَةٌ»، و «رأيتُ طويلاً لا قصيراً». ولا يجوزُ:

---

(١) في المخطوطة (أو يزيد) وما أثبت من مخطوطة الأشباه والنظائر. أما مطبوعته فالعبارة ناقصة هكذا (حقيقة... أو يزيد).

(٢) في سائر الأصول: وبالإخبار، والصواب ما أثبتناه.

(٣) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: مبيِّنة.

(٤) في الأصل (إلا) وما أثبت من باقي الأصول.

(٥) في الأشباه والنظائر: (تعرض له).

(٦) في مخطوطة الأشباه والنظائر (لتأكيد).

(٧) في الأصل: (للتالي) وما أثبت من الأشباه والنظائر.

(٨) في المطبوع من الأشباه والنظائر: (فحكمها حكم الاستثناء من أنَّ).

(٩) في الأصل: (بحث وتفصيل الذي وعدناك به) وما أثبت من الأشباه والنظائر.

«هذا رجلٌ غيرُ امرأةٍ» ولا «رأيتُ طويلاً غيرَ قصيرٍ» فإن كانَا علمين[1] جازَ فيه «لا» و «غير» [2]».

وهذان الوجهان اللَّذان خَطَرا لي زائدان علىٰ ما قالَهُ السّهيلي والأُبذي من مفهوم الخطاب؛ لأنَّه إنَّما يأتي علىٰ القولِ مفهومُ[3] اللَّقب، وَهُو ضعيفٌ عندَ الأُصوليين. وما ذكرتُهُ يأتي عليهِ وعلىٰ غيرِهِ وقيل: إنَّ الذي قَالَاهُ[4] أيضاً وجهٌ حسنٌ يصيرُ معهُ العطفُ في حكمِ المبين لمعنىٰ الأوَّلِ من انفرادهِ بذلك الحكمِ وحدَهُ، والتصريح[5] بعدمِ مشاركةِ الثاني لَهُ فيهِ، وإلَّا لَكانَ في حكم كلامٍ آخرَ مستقلّ، وليس هوَ المسألة وهو مُطَّردٌ أيضاً/١٢٤ أ/ في قولك: «قامَ رجلٌ لَا زيدٌ»، وقامَ زيدٌ لا رجلٌ»؛ لأنَّ كليهما عندَ الأُصوليين لَهُ حكمُ اللَّقبِ.

وهذا الوجْهُ معَ الوجهينِ اللَّذين خَطَرَا لي. إنّما هيَ في لفظةِ «لا» خاصَّةً لاختصاصِها بسعةِ النَّفي، ونفي المستقبلِ علىٰ خلافٍ فيهِ، ووضع الكلامِ في عطف المفرادت لا عطف الجملِ، فلو جئتَ مكانها بما أو لم أو ليس، وجعلتَهُ كلاماً مستقلًّا لَم تأتِ المسألةُ ولَم تمتنعْ.

وأمَّا قولُ البيانيين في قصرِ الموصوف إفراداً «زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ» فصحيح[6]، ولا منافاةَ بينَهُ وبينَ ما قلناهُ، وقولُهُم عدمُ تنافي الوصفين معناهُ أنَّه

---

(١) في المطبوع من الأشباه والنظائر: (يجوز: قام رجل غير عاقل، وامرر برجلٍ غير عاقلٍ، وهذا رجلٌ لا امرأة، ورأيته طويلاً غير قصيرٍ فإن كانا علمين). وفي المخطوط من الأشباه (يجوز قام رجل غير...، وامرر برجلٍ غير عاقل، وهذا رجلٌ لا امرأة، ورأيت طويلاً غير قصير، فإن كان علمين...)..

(٢) في المخطوط: (لا وغيـر وتفصيل سنذكره) وما أثبت من الأشباه والنظائر.

(٣) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: بمفهوم.

(٤) في مخطوطة الأشباه والنظائر: (وعلىٰ غيره أن الذي قالاه) وفي مطبوعته: (وعلىٰ غيره، علىٰ أن الذي قالاه).

(٥) في مخطوطة الأشباه والنظائر: (وللتصريح).

(٦) القصر في الاصطلاح: جعل أحد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادية أو غيرها مخصوصاً بالآخر، بحيث لا يتجاوزه، إما علىٰ الإطلاق أو بالإضافة، بطرق معهودة. وينقسم القصر إلىٰ حقيقي وإضافي. والإضافي ينقسم إلىٰ قصر إفراد وقلب وتعيين، فقولنا (ما قام إلا زيدٌ) لمن اعتقد أن =

يمكنُ صدقُهما علىٰ ذاتٍ واحدةٍ بخلاف الوصفينِ المتنافيين، وهما اللّذان لا يصدُقانِ علىٰ ذاتٍ واحدةٍ كالعالمِ والجاهلِ، فإنَّ الوصفَ بأحدِهمَا ينفي الوصفَ بالآخرِ لاستحالةِ (١) اجتماعهما.

وأمَّا شاعرٌ وكاتبٌ فالوصفُ بأحدِهما لا ينفي الوصف بالآخرِ إذَا أُريدَ قصرُ الموصوفِ علىٰ أحدهما بما تفهمُه القرائن وسياق (٢) الكلامُ، فلَا يقالُ معَ هذا: كيفَ يجتمع كلام البيانيين معَ كلامِ السُّهيلي والشيخِ، لظهورِ إمكان اجتماعِهما.

وقولُكَ في آخرِ كلامِكَ: وبين كاتبٍ وشاعرٍ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، أُحاشيكَ منهُ وحاشاكَ من أنْ تتكلَّمَ به (٣).

وقولُكَ: كالحيوانِ والأبيضِ كأنَّكَ /١٢٤ ب/ تبعت فيه كلامَ الشَّيخِ الإمام العلَّامةِ شهابِ الدينِ القرافيّ (٤) فإنَّهُ قالَ ذلكَ رحمَهُ اللهُ، وهوَ غفلةٌ منهُ أَوْ كلامٌ تَسمَّحَ أَطلقَهُ لتعليمِ بعضِ الفُقَهاءِ ممَّنْ لَا إحاطةَ لهُ بالعلومِ العقليَّةِ. ولذلكَ زادَ علىٰ ذلك ومثَّلَ بالزِّنا والإحصانِ؛ لأنَّ الفقية يتكلَّمُ فيهمَا، وتلكَ كلُّها ألفاظٌ متباينةٌ، ومعانيها متباينَة. والتباينُ أعمُّ منَ التَّنافي، فكُلُّ متنافيين متباينان، وليس كلُّ متباينينِ متنافيين (٥).

= القائم هو زيد أو عمرو: كلاهما قصر إفراد. ولمن اعتقد أن القائم عمرو لا زيد: قصر قلب، ولمن تردد أن القائم هل هو زيد أو عمرو: قصر تعيين. وكل مادة تصلح مثالاً لقصر الإفراد أو القلب تصلح مثالاً لقصر التعيين من غير عكس. راجع الكليات لأبي البقاء الكفوي ٤/٢٨.

(١) في المطبوع من الأشباه والنظائر: (استحالة).

(٢) في الأصل (وسيأتي)، وما أثبت من مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته.

(٣) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: وحاشاك أن تتكلم به.

(٤) هو العلامة شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي المتوفي سنة ٦٨٢ هـ. راجع في ترجمته: الديباج المذهب لابن فرحون ٦٦، والمنهل الصافي لابن تغري بردي ١/٢١٥، والوافي بالوفيات للصفدي (تحقيق هلمون ريتر ط ٣، ١٩٦١ م) ٦/٢٣٣، والمقدمة التي كتبها الدكتور طه محسن لكتاب الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي.

(٥) التنافي: يكون باعتبار اتحاد المحلِّ مع اختلاف الحال، سواء كان بطريق المضادة، كالحركة مع السكون، أو بطريق المخالفة كالقيام مع القعود. والتباين: أعم من التنافي، فكل متنافيين متباينان بلا عكس. والشعر والكتابة متباينان، وكذا الزنا والإحصان. راجع الكليات لأبي البقاء الكفوي ٢/١٠٠ ــ ١٠١.

وعجبٌ منكَ كونُكَ غفلتَ عن هذا وهو عندَكَ في منهاجِ البيضَاوي[1] في الفَصيحِ والنَّاطِق. والنَّظرُ في المعقولِ إنَّما هو في المعاني والنِّسب الأربعةِ من التَّبايُنِ والتَّساوِي والعمومِ المطلق، والعمومِ من وجهٍ بينها[2]. والشِّعرُ والكتابةُ متباينان، والزنا والإحصانُ متباينان، والحيوانيةُ والبياضُ [متباينان][3]، وإن صدَقا علىٰ ذاتٍ ثالثةٍ. فما شَرَط[4] البيانيون من عدمِ التَّنافي صحيح، ولم يشترطوا عدمَ التبايُنِ. وما قالَهُ السُّهيلي وأبو حيان صحيح، ولَم يشترطا التَّنافي[5]. فلذلك يظهرُ أنْ يُقالَ: يصحُّ أنْ يُقالَ «قامَ كاتبٌ لا شاعرٌ»[6] وإنْ كنتُ لم أَرَ هذا المثالَ، ولَا ما يدلُّ عليه في كلام أحد؛ لأنَّ «كاتباً» لا يصدقُ علىٰ «شاعر» بمعنىٰ أنَّ معنىٰ الكتابةِ ليس فيهِ شيءٌ[7] من معنىٰ الشِّعر، بخلاف «رجُلٍ وزيدٍ» /١٢٥ أ/ فإنَّ زيداً رجل، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهُما واحدٌ[8] فترىٰ[9] أحدَ الثَّوبينِ يصدُقُ علىٰ الآخر. فالفقيهُ والنَّحويُّ الصِّرفُ يريدُ أنْ يتأنَّسَ بهذِهِ الحقائقِ ومعرفتها.

وأمَّا قولُكَ: «قامَ رجلٌ وزيدٌ»، فتركيبٌ صحيحٌ، ومعناه قامَ رجلٌ غيرُ زيدٍ وزيدٌ. واستفدْنَا التَّقييدَ منَ العطفِ لِما قدَّمنَاهُ منْ أنَّ العطفَ يقتضي المغايرَةَ، فهذا المتكلِّمُ أوردَ كلامَهُ أوَّلًا علىٰ جهةِ الاحتمال؛ لأنْ يكونَ زيداً وأن يكون

---

(١) البيضاوي، عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي، قاض ومفسر، توفي سنة ٦٨٥. راجع طبقات الشافعية للسبكي ١٥٧/٨، والمقدمة التي كتبها الشيخ علي محيي الدين القره داغي لكتاب (الغاية القصوىٰ في دراية الفتوىٰ) للبيضاوي.

(٢) في الأشباه والنظائر المطبوع: بينهما، والصواب من الأصل ومخطوطة الأشباه.

(٣) من مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته.

(٤) في مخطوطة الأشباه والنظائر (فما شرطه)، وفي مطبوعته (فما نقل).

(٥) في الأشباه والنظائر المخطوط والمطبوع سقط في العبارة يجعلها هكذا: (... البيانيون من عدم التنافي صحيح ولم يشترطا التنافي) وما أثبتناه من الأصل وفيه (ولم يشترطوا التنافي) فجعلناه (يشترطا) وهو الصواب الوارد في الأشباه والنظائر لولا السقط.

(٦) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: قام كاتبٌ الشاعرُ، وهو تحريف.

(٧) في مخطوطة الأشباه والنظائر ومطبوعته: (ليس في شيء).

(٨) في مخطوطة الأشباه: بينهما واحد.

(٩) في الأصل: (أفترى).

غيرَه [1]. فلمَّا قالَ: «وزيدٌ» علمنا أنَّه أرادَ بالرَّجُلِ غيرَهُ، ولهُ مقصودٌ قد يكونُ صحيحاً في إبهامِ الأَوَّلِ وتعيينِ الثَّاني، ويحصلُ للسامعِ [2] به فائدةٌ لا يتوصَّلُ إليها إلَّا بذلك التركيبِ أوَ مثلِهِ معَ حقيقةِ العطفِ. بخلافِ قولِكَ: «قامَ رجلٌ لَا زيدٌ» لم يحصلْ به قط فائدةٌ، ولا مقصودٌ زائدٌ علىٰ المغايرةِ الحاصلةِ بدونِ العطفِ في قولك: «قامَ رجلٌ غيرُ زيدٍ»، وإذا أُمكنَت الفَائدة المقصودة بدون العطفِ يظهرُ أن يمتنعَ العطفُ؛ لأنَّ مبنىٰ كلامِ العربِ علىٰ الإيجازِ والإختصارِ. وإنَّما يُعدلُ [3] إلىٰ الإطنابِ لمقصودٍ [4] لَا يحصلُ بدونِهِ، فإذا لم يحصلْ مقصودٌ بهِ فيظهرُ امتناعُهُ، ولا يُعدلُ إلىٰ الجملتين ما قُدِرَ علىٰ جملةٍ واحدةٍ، ولَا إلىٰ العطف ما قُدِرَ عليهِ بدونهِ. فلذلِكَ قُلنا بالامتنَاعِ /١٢٥ ب/ وبهذا يظهرُ الجوابُ عن قولِكَ: (إنْ أُردتَ بالرجلِ زيداً كان كَعطفِ الشَّيءِ علىٰ نفسِهِ تأكيداً، وإنْ أُردتَ غيرَهُ كانَ عطفاً) [5].

وقولُكَ: (ويصيرُ علىٰ هذا التَّقديرِ مثلَ قولكَ: «قامَ رجلٌ لا زيدٌ» في صحَّةِ التركيبِ) ممنوعٌ، لِما أَشَرْنا إليهِ من الفائدةِ في الأَوَّلِ دونَ الثَّاني. والتأْكيدُ يُفْهمُ بالقرينةِ، والإلباسُ ينتفي بالقرينةِ، والفائدةُ حاصلةٌ معَ القَرائنِ في «قام رجل وزيد». وليستْ حاصلةً في «قامَ رجلٌ لَا زيدٌ» مع العطْفِ كما بيَّنَّاه.

وقولُكَ: (وإنْ كانَ معناهُما متعاكِسَينِ) صحيحٌ، وهو لَا ينفعُكَ وَلَا يضرُّكَ.

وقولُكَ: (وأيُّ فرقٍ؟)، قدْ ظهرَ الفرقُ كما بينَ القَدَمِ والفَرْقِ.

وأمَّا قولُكَ: (هل يمتنعُ ذلك في العامِّ والخاصِّ، مثل «قامَ الناسُ لَا زيدٌ»؟)

---

(١) في مخطوطة الأشباه: (وأن يصح غيره).

(٢) في مخطوطة الأشباه ومطبوعته: ويحصل للثاني.

(٣) في مخطوطة الأشباه ومطبوعته: نعدل.

(٤) في الأصل ومخطوطة الأشباه: بمقصود، وما أثبتناه من مطبوعة الأشباه.

(٥) العبارة في مخطوطة الأشباه ومطبوعته: «عن قولك إن أردت غيره كان عطفاً» وهو سقط سببه سبق نظر.

فالَّذي أَقولُ في هذا: إنَّه إن أُريدَ بالنَّاسِ غيرَ زيدٍ جازَ وتكونُ «لَا» عاطفةً كما قررناهُ من قبلُ، وإنْ أُريدَ العمومُ وإخراجُ «زيد» بقولك: «لا زيد» علىٰ جهةِ الاستثناءِ فقد كانَ يخطرُ لي أنَّهُ يجوز، لكن لم أَرَ سيبويهِ ولَا غيرَهُ من النُّحاةِ عدَّ «لا» من حروف الاستثناء، فاستقرَّ رأيي علىٰ الامتناع، إلَّا إذا أُريدَ بالنَّاسِ غيرَ زيدٍ، وإلَّا يمتنعُ إطلاقُ ذلكَ حملًا علىٰ المعنىٰ المذكورِ بدلالةِ قرينةِ العطفِ. ويحتملُ أنْ يُقالَ: يمتنع كما امتنعَ الإطلاقُ في «قامَ رجلٌ /١٢٦ أ/ لا زيدٌ» فإنَّ احتمالَ إرادةِ الخُصوصِ جائزٌ في الموضعين، فإنْ[1] كانَ مُسوَّغاً جازَ فيهما، وإلَّا امتنعَ فيهمَا. ولا فرقَ بينهُما إلَّا إرادةُ معنىٰ الاستثناءِ من «لا» ولم يذكرْهُ النُّحاة[2]. فإنْ صَحَّ أن يُرادَ بها ذلكَ افترقَا؛ لأنَّ الاستثناءَ من العامِّ جائزٌ، ومن المُطلَقِ غيرُ جائزٍ.

وفي ذهني من كَلام بعضِ النُّحاةِ في: «قام النَّاسُ ليسَ زيداً»[3] أنَّه جعلَها بمعنىٰ «لا» [والمشهور أن التقدير «ليس هو زيداً» فإن صحَّ جعلها بمعنىٰ لا][4] وجُعِلَت «لا» استثناءً صحّ ذلك، وظهرَ الفرقُ، وإلَّا فَهُما سواءٌ في الامتناعِ عندَ العطفِ، وإرادةِ العمومِ بِلَا شكٍّ. وكذا عندَ الإطلاقِ، حملاً علىٰ الظَّاهرِ حتَّىٰ تأتي قرينةٌ تدلُّ علىٰ إرادةِ الخصوصِ.

وأَمَّا «قامَ الناسُ وزيدٌ» فجوازُهُ ظاهِرٌ مما قدَّمنَاهُ من أَنَّ العطفَ يُفيدُ المغايرة، فأَفادت الواوُ إرادةَ الخصوصِ بالأوَّلِ أو إرادة[5] تأكيدِ نِسْبَةِ القيامِ إلىٰ زيدٍ، والإخبارِ عنَهُ مرَّتين بالعمومِ والخصوصِ، وهذا المعنىٰ لا يأتي في العطف بلا.

وكأنِّي بكَ تعترِضُ عليَّ في كلامي هذا مَعَ كلامي المتقدِّمِ في تَفْسيرِ المغايرَة.

---

(١) في الأصل: وإن، وما أثبت من الأشباه والنظائر.

(٢) في الأصل: ولم يذكره البخاري. وهو تحريف صوبناه من الأشباه والنظائر.

(٣) راجع مغني اللبيب ١/٢٩٤.

(٤) الزيادة من الأشباه والنظائر.

(٥) في المطبوع من الأشباه والنظائر: وإرادة.

فٱعلَمْ أنَّ الأصلَ في المغايرةِ أنَّها حاصلةٌ بين الجزءِ والكلِّ[1] وبينَ العامِّ والخاصِّ وبينَ المتباينينِ. وأهلُ الكلام فسَّروا الغيرَيْنِ باللَّذين يمكنُ انفكاكُ أحدِهما عن الآخرِ، ونَسبُوا هذا التفسيرَ إلىٰ اللُّغَةِ، وبنوا /١٢٦ ب/ عليه أنَّ صفاتَ اللهِ تعالىٰ ليستْ غيرَه؛ لأنَّها لا يمكنُ انفكاكُها، ولا غرضَ لَنا في تجويزِ ذلك هُنا، وإنَّما الغرضُ أنَّ العطفَ يستدعي مغايرةً تحصُلُ بها فائِدة. وعطفُ الخاصِّ علىٰ العامِّ ــ وإن أُريدَ عمومُ الأوَّلِ إذا حصلتْ به فائدةٌ، وهو [تقرير][2] حكم الخاصِّ وتصييرِه كالإخبارِ به مرَّتينِ ــ من أعظمِ الفوائدِ فيجوزُ، فلذلك سلكتُهُ هنا. وفيما تقدَّمَ لم تحصلْ فائدةٌ فمنعته.

وقد استعملت في كلامي هذا «وكأنِّي بك»[3]، لأنَّ الناس يستعملونَهُ، ولا أدري هل جاءَ في كلامِ العربِ أوْ لَا، إلَا أنَّ في الحديثِ «كأنِّي بهِ»[4] فإنْ صحَّ فهوُ دليلُ الجوازِ. وفي كلامِ بعضِ النُّحاةِ ما يقتضي منعُهُ. وقال في قولهم: «كأنَّكَ بالدُّنيا لم تكنْ»[5] [إنَّ الكافَ للخطابِ، والباء زائدةٌ، والمعنىٰ كأنَّ

(١) في المطبوع من الأشباه والنظائر: الجزئي والكلي.

(٢) زيادة من الأشباه والنظائر.

(٣) في الأصل. كأني بك، وما أثبت من الأشباه والنظائر.

(٤) لم أجد فيما توفر لي من مصادر حديثاً فيه (كأني به)، ولكنني وجدت ثلاثة أحاديث تدخل فيها الباء علىٰ الاسم الظاهر، وهي حديث (كأنكم براكب قد أتاكم فنزل فقال: الأرضُ أرضنا، والمصر مصرنا، والفيء فيئنا، وإنما أنتم عبيدنا، فحال بين الأرامل واليتامىٰ وما أفاء الله عليهم) رواه ابن النجار عن حذيفة. والحديث الثاني (كأني بنساء بني فهر يطفن بالخزرج، تصطفق إلياتهنَّ مشركات) رواه أحمد عن ابن عباس. والحديث الثالث (كأني بعبد الرحمن بن عوف علىٰ الصراط يَضِلُّ مرة ويستقيم أخرىٰ حتىٰ يفلت ولم يكدْ) رواه ابن سعد عن عائشة. راجع جامع الأحاديث للسيوطي ج ٥، الصفحات ٣٥، ٣٦، ٣٨.

(٥) في الأصل: ولم تكن، وما أثبت من الأشباه والنظائر. ويجوز فيه ورود الواو. قال ابن هشام في مُغني اللبيب ١٩٢/١ ــ ١٩٣ معدداً معاني كأنَّ: (الرابع: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه «كأنك بالشتاء مُقْبلٌ، وكأنك بالفَرَجِ آتٍ، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزَلْ» وقول الحريري:

كأنــي بــك تنحــطُّ　　　إلــىٰ اللحــد وتنغــطُّ

وقد اختلف في إعراب ذلك؛ فقال الفارسي: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كأنَّ، وقال بعضهم: الكاف اسم كأنَّ، وفي المثال الأول حذف مضاف، أي كأنَّ زمانك مقبل بالشتاء، ولا =

الدنيا لم تكنْ] (١)، ولذلك منعهُ في «كأنّي بكذا لم يكن».

هكذا علىٰ خاطري من كتاب القصريَّاتِ عن أبي عليٍّ الفارسي. وكان صاحبُنا أحمد بن الطّاراني رحمَهُ الله شابًّا نشأ وبرَعَ في النّحو ضريراً (٢) ماتَ في حداثتِهِ أوقفني في مجاميعَ لَهُ علىٰ كلامٍ جمعَهُ في «كأنَّكَ بالدُّنيا لم (٣) تَكُنْ وبالآخِرَةِ لم تَزَل» (٤) لا يحضرني الآن. وفيه طول.

وأمَّا استدلالُ الشيخ جمال الدِّين بعطفِ «جبريل» (٥) فصحيح في عطفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ إن كانَ العطفُ علىٰ «ملائكتِهِ»؛ لأنَّه من جملةِ الملائكةِ. وكذا إن عطف علىٰ الرُّسلِ ولم /١٢٧ أ/ يُقْصَدْ بِهِم البشر وحدَهُم.

وأمَّا منازعةُ الولد لهُ إذا حمل الرُسل علىٰ البشرِ أو عطفَ علىٰ الجلالةِ الكريمةِ فالتمسُّكُ بحملِ الرُّسلِ علىٰ البشرِ إن صحَّ لكَ وَجَّبَ العطفَ علىٰ الملائكةِ، وهو منهمْ قطعاً فحصلَ عطفُ الخاصِّ علىٰ العامِّ. والعطفُ علىٰ الجلالةِ مع كونهِ عطفاً علىٰ الأوَّلِ دونَ ما بعدَه، هُوَ (٦) غيرُ منقولٍ في كلامِ

= حذف في «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنىٰ في، وهي متعلقة بتكن، وفاعل تكن ضمير المخاطب. وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافّتان لكأنَّ عن العمل كما تكفها ما، والباء زائدة في المبتدأ. وقال ابن عمرون: المتصل بكأن اسمها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم «كأنك بالشمس وقد طلعتْ» بالواو، ورواية بعضهم «ولم تكن، ولم تزل» بالواو، وهذه الحال متممة لمعنىٰ الكلام كالحال في قوله تعالىٰ (فما لهم عن التذكرة مُعْرضين) وكحتىٰ وما بعدها في قولك «مازلت بزيدٍ حتىٰ فَعَلَ». وقال المطرزي: الأصل: كأني أبصرك تنحط، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء).

(١) ساقط من المخطوط، والزيادة من الأشباه والنظائر.

(٢) في الأصل ومخطوط الأشباه والنظائر. شاب... ضرير. والتصويب من الأشباه والنظائر المطبوع.

(٣) في الأصل: ولم تكن، وما أثبت من الأشباه والنظائر.

(٤) ينسب هذا القول للحسن البصري في الجنىٰ الداني ٥٧٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٢٨/٣، وفيه كلام لطيف منقول عن تذكرة ابن مكتوم.

(٥) يشير إلىٰ الآية الكريمة ٩٨ في سورة البقرة (مَنْ كان عدوًّا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإنَّ الله عدوٌّ للكافرين).

(٦) في الأصل ومخطوط الأشباه والنظائر (وهو).

النُّحاةِ، ومع ذلكَ هو مذكورٌ بعد ذكرِ الملائكةِ الذينَ هوَ منهُمْ قطعاً، وبعدَ الرُّسلِ الذينِ هُوَ منهمْ ظاهِراً، وذلكَ يوجبُ صحَّةَ عطفِ الخاصِّ علىٰ العامّ، وإنْ قَدَّرت العطفَ علىٰ الجلالةِ. لأنَّا لا نعني بعطفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ إلَّا أنَّه مذكورٌ بعدَهُ، والنظر في كونهِ يقتضي تخصيصَهُ أوْ لا.

وأمَّا قولُكَ (ولأيِّ شيءٍ يمتنعُ العطفُ بـ «لَا» في نحو: «ما قام إلَّا زيدٌ لا عمروٌ»، وهو عطفٌ علىٰ موجبٍ)، فَلِمَا تقدَّم أنَّ «لا» عُطِفَ بها ما اقتضىٰ مفهومُ الخِطاب نفيَه[1] ليدُلَّ عليهِ صريحاً وتأكيداً[2] للمفهومِ. والمنطوق في الأوَّل [3] الثبوتُ. والمستثنىٰ عكسُ ذلك؛ لأنَّ الثبوتَ فيه بالمفهومِ لَا بالمنطوقِ، ولا يمكنُ عطفُها علىٰ المنفيِّ لِما قِيل: إنَّه يلزمُ نفيُهُ مرَّتين.

وقولُكَ: (إنَّ النَّفيَ الأوَّلَ عامٌ والثَّاني خاصٌّ) صحيح لكنَّهُ ليسَ مثلَ: «جاءَ زيدٌ لا عمرٌو» لما ذكرناهُ أنَّ النَّفيَ في غير «زيدٍ» مفهوم /١٢٧ ب/ وفي «عمرو» منطوقٌ، وفي «الناس» المستثنىٰ منهُ منطوقٌ فخالفَ ذلكَ الباب.

وقولُكَ: (فأسوأُ درجاتِهِ أنْ يكونَ مثلَ: ما قام النَّاسُ وَلَا زيدٌ) ـــ ممنوع، وليس مثلَهُ؛ لأنَّ العطفَ في «ولا زيد» ليسَ بـ «لَا» بل بالوَاو. وللعطف بـ «لا» حكمٌ يخصُّهُ ليس للواوِ، وليس في قولِنَا: «ما قامَ النَّاسُ وَلَا زيدٌ» أكثر من خاصٍّ بعد عامٍّ.

هذا ما قدَّرَهُ [لي] [4] الله تعالىٰ من كتابتي جواباً للولدِ. فالولدُ باركَ الله تعالىٰ فيه ينظرُ فيه فإنْ رضيه وإلَّا فَيُتْحف بجوابٍ. والله وليُّ التوفيقِ الهادي

(١) في الأشباه والنظائر: (فيه) وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (وتأكيد).

(٣) في الأصل: (وفي الأول) وما أثبت من الأشباه والنظائر. ويتحدث المؤلف هنا عن الفرق بين قولنا (قام زيدٌ لا عمرو) وقولنا (ما قام إلا زيدٌ لا عمرو) فقيام زيد في المثال الأول ثابت بالمنطوق والمفهوم. وفي المثال الثاني بالمفهوم فقط.

(٤) زيادة من مخطوط الأشباه والنظائر.

للصَّوابِ، وإليهُ المرجعُ والمآبُ، وحسبُنَا الله ونِعْمَ الوكيلُ، ولَا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله العَليِّ العَظيمِ[1].

* * *

(١) في مخطوطة الأشباه والنظائر: (فيتحف بجواب والله أعلم) وفي المطبوع (فيتحف بجوابه، والله أعلم. تمت بعون الله).